EEIC
Egypt Entrepreneurship & Innovation Center.
مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار.

حكومة مصر الرقمية

ورقـــــة سياســـات

إنتـاج وإتاحـة المعلومـات عـن بيئـة ريـادة الأعمـال فـي مصـر

يونيو 2024

أ.د. شريفة شريف

المدير التنفيذي للمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة

يعمل المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة على تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تُعزز من تنفيذ رؤية مصر 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية. وتستند رؤية المعهد إلى دعم، وتعزيز، وتطوير نظم الحوكمة بما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة وتنافسية. وفي هذا السياق، يُدرك المعهد الدور الحيوي الذي تلعبه الشركات الناشئة في خلق فرص جديدة، لا سيما في الاقتصادات النامية؛ إذ تُعد محركات أساسية للابتكار، ومصدرًا لحلول مبتكرة لمواجهة العديد من التحديات المحلية. كما تسهم في بناء بيئة أعمال تنافسية، بفضل الأفكار والمنتجات الإبداعية التي يبتكرها رواد الأعمال، والتي بدورها تفتح آفاقًا لأسواق جديدة وتولّد فرصًا غير مسبوقة داخل الاقتصاد. وإلى جانب ذلك، تساهم الشركات الناشئة في خلق فرص عمل نوعية، خاصةً بين الشباب من أصحاب المهارات، مما يُعزز من مستويات التشغيل ويُسهم في تشكيل رؤية اقتصادية شابة ومختلفة على مستوى الاقتصاد الكلي.

وفي ضوء استمرار جهود الحكومة المصرية الحثيثة نحو تحقيق معدلات من النمو والتنمية الاقتصادية، تأتي على قمة هذه الجهود إيمان الحكومة المصرية بدعم نشاط ريادية الأعمال والابتكار بصفتهم ركنين أساسيين محفزين لدعم التنمية الاقتصادية، خلق فرص عمل ورفع معدلات التشغيل، تدعيم قطاعات اقتصادية جديدة، وتحسين من قدرة الاقتصاد على مواجهة الهزات الخارجية العنيفة. وتشهد مصر مؤخرا تزايد في عدد الشركات الناشئة التي تم تأسيسها وإقبال أكبر من الشباب على بدئ أعمالهم الخاصة، وهذا من شأنه تعزيز قدرة الاقتصاد المصري اذا ما تم توفير بيئة معززة لرواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة والمبتكرة.

ففي هذا الإطار، وضمن أنشطة مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار، تم إصدار ورقة سياسات بعنوان: "إنتاج وإتاحة المعلومات عن بيئة ريادة الأعمال في مصر"، والتي تسلط الضوء على التحديات المرتبطة بندرة البيانات الموثوقة وتعدد مصادرها، الأمر الذي يُعيق عمليات تقييم الأداء بدقة، ويؤثر سلباً على تصنيف مصر في مؤشرات البيانات المفتوحة، مقارنةً بعدد من الدول الإقليمية التي حققت نجاحًا ملموسًا في هذا المجال.

أ.د. هبة مدحت ذكي

مدير مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار

في ضوء الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة المصرية لملف الاستدامة والابتكار، تم إنشاء مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار كأحد مراكز التميز المتخصصة بالمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة في يونيو 2023، حيث يمثل المركز نقطة التقاء وتقاطع ما بين عالمي الاستدامة والابتكار وريادة الأعمال. فعمل رواد الأعمال يمثل العامل المحفز لتغيير إيجابي من خلال تطوير حلول مبتكرة للتحديات البيئية والمجتمعية، منها ما يتعلق بحلول في قطاعات الطاقة المتجددة و التكنولوجيا الحيوية و المالية و معالجة النفايات والتقليل من الهدر، هذا إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة. واضعين الاستدامة نصب أعينهم، لا يستطيع رواد الأعمال فقط المساهمة في خلق كوكب أكثر استدامة وصحة، بل والأهم الكشف عن إمكانيات غير مستغلة تساهم في رفع معدلات النمو. تحقيق التوازن بين شقي المعادلة: الاستدامة والابتكار وريادة الأعمال، يمكن أن يمهد الطريق لمستقبل مستدام.

يحقق دعم رواد الأعمال وأفكارهم المبتكرة مسارًا لتمكين الشباب وأفكارهم، التي من شأنها فتح مجالات عمل جديدة وتخلق بيئة عمل ديناميكية وتنافسية. هذا بالإضافة إلى قدرة الشركات الناشئة على تخليق فرص عمل جديدة وخلق أسواق جديدة لم تكن موجودة لولا وجود هذه الشركات. كما لا يمكن أن ننسى تأثير رواد الأعمال أنفسهم، والذي يمكن أن يمثل نماذج ملهمة للشباب والنشء لاحقا.

وعلى الرغم من صعوبة وتعقد المشهد الاقتصادي عالميًا ومحليًا، إلا أن بئية ريادة الأعمال في مصر ما تزال تحمل العديد من الفرص والإمكانات غير المستغلة بعد، وقطاعات متنوعة يمكن للشباب من رواد الأعمال العمل بها وكشف النقاب عن إمكانيات قد تنقل مصر إلى مكان آخر، منها قطاع صناعة الملابس الجاهزة المستدامة، وتكنولوجيا التعليم، والحلول المالية الذكية. فوضع النظام البيئي في مصر، مع مزيد من الدعم، وجعله أكثر تمكينًا لرواد الأعمال، هذا إجمالاً من شأنه أن يعزز من وضع ومكانة مصر.

في هذا السياق، تُعد ورقة السياسات الصادرة عن مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار بعنوان "إنتاج وإتاحة المعلومات عن بيئة ريادة الأعمال في مصر" خطوة نحو فهم دقيق للوضع الراهن فيما يتعلق بتوفر البيانات والمعلومات المرتبطة بهذا القطاع الحيوي. وتستعرض الورقة مجموعة من السياسات المقترحة، من أبرزها: وضع استراتيجية وطنية موحدة لجمع البيانات، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير منصة إلكترونية مركزية، فضلًا عن تشجيع دمج القطاع غير الرسمي، وإصدار تشريعات تضمن حماية خصوصية البيانات. ويُمثل تطبيق هذه السياسات خطوة أساسية نحو تحسين بيئة ريادة الأعمال في مصر، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة.

إنتاج وإتاحة المعلومات عن بيئة ريادة الأعمال في مصر

أضحى ريادة الأعمال كنشاط اقتصادي محط إهتماماً متزايدًا على المستويات المحلية والاقليمية والعالمية حيث أصبحت هذه الظاهرة الديناميكية ركيزة أساسية في أي اقتصاد مزدهر والمحرك الرئيسي للتنمية المستدامة والابتكار، تتجلى أهمية ريادة الأعمال في عدة جوانب منها: دعم الابتكار والتطوير، خلق فرص عمل، تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنافسية. ومن ثم شهد النظام البيئي المحيط بريادة الأعمال العديد من التطورات ، متأثرة بعوامل مختلفة مثل التقدم التكنولوجي والتحولات الديموغرافية وتغير توجهات المستهلكين. وفقًا للبنك الدولي (2020) ، هناك زيادة مستمرة في معدل ريادة الأعمال في جميع أنحاء العالم، حيث أصبحت ريادة الأعمال هي الاتجاه الرئيسي للعديد من الأفراد، وتعمل الحكومات والمنظمات بنشاط على تعزيز هذا القطاع كوسيلة لدفع عجلة النمو الاقتصادي والابتكار.

ويمكن تعريف ريادة الأعمال بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يستهدف إنشاء وتطوير مشروع تجاري جديد بواسطة فرد أو مجموعة من الأشخاص، وذلك بهدف تحقيق الربح والدفع بتنفيذ فكرة مبتكرة جديدة. ويتضمن ذلك النشاط تحليل الفرص وتحديد الفكرة الرئيسية، وإنشاء خطة عمل شاملة، وجمع التمويل اللازم، وتشكيل فريق عمل متكامل، وإدارة العمليات والتنظيم، وتسويق المنتجات أو الخدمات، وإدارة المخاطر. وإستناداً إلى هذا التعريف يتضح لنا أن في عصرنا الرقمي الحالي، أصبح جمع وتحليل البيانات أمراً ضرورياً للفاعلين في بيئة ريادة الأعمال، حيث يلعب توافر البيانات دورًا محوريًا في دعم وتعزيز البيئة الريادية من خلال توفير رؤى حول السوق والعملاء، اتخاذ قرارات مستنيرة، توجيه الاستثمارات، وتحديد الفرص المحتملة.

1: المصدر: بيانات البنك الدولي. قاعدة بيانات ريادة الأعمال والابتكار: الاتجاهات والتطورات من 2006 إلي 2018.

وعلى الرغم من الفرص الكبيرة التي يحملها نشاط ريادة الأعمال كنشاط اقتصادي يُمكن من الاسراع بعجلة النمو الاقتصادي كما حدث في العديد من الدول النامية مثل الصين ، إلا أنه يواجه أيضًا العديد من العقبات والتحديات والتي يجب العمل على إذلالها لبناء نظام بيئي أكثر تمكينا رواد الأعمال والفاعلين المختلفين. وفي هذا الصدد، يأتي إنتاج وإتاحة البيانات عن بيئة ريادة الأعمال كتحدي رئيسي يمثل عائقاً أمام دعم وتطور البيئة الريادية في مصر على وجه الخصوص. يعتبر إتاحة بيانات دقيقة وشاملة عن بيئة ريادة الأعمال ضرورياً لرواد الأعمال حيث تساعدهم على فهم التحديات والفرص المتاحة، تحديد السوق المستهدفة ووضع رؤية واستراتيجية واضحة للنمو والتوسع. كما يعد إنتاج وإتاحة هذه البيانات أمراً

مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار

حاسماً للمستثمرين وذلك لتقييم جاذبية السوق وتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة، وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة وتقليل المخاطر المحتملة. وأخيراً تلعب البيانات المتاحة عن بيئة ريادة الأعمال دوراً هاماً في وضع السياسات المتعلقة بتعزيز ريادة الأعمال في مصر، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وخلق بيئة ملائمة تدعم ريادة الأعمال.

وفي ضوء ذلك، جاء إعداد هذه الورقة بهدف تسليط الضوء على التحديات وفرص تحسين إنتاجية وإتاحة المعلومات في هذا السياق، وتقديم حلول وتوصيات للتعامل معها من أجل تعزيز بيئة أكثر مواتية لريادة الأعمال فى مصر.

تحليل الوضع الحالي:

تعاني مصر من عدم توافر البيانات والمعلومات بشكل دقيق ومتداول، مما يؤثر ذلك بالسلب على بيئة ريادة الأعمال لأنها تعتمد بشكل أساسي على إتاحة البيانات والمعلومات. واستناداً إلى مؤشر المعطيات المفتوحة (Open Data Inventory, ODIN)، الذي يقوم بتقييم تغطية وإتاحة البيانات في الدول المختلفة، فإن تصنيف مصر بين الدول قد استمر في التراجع منذ عام 2017، حيث احتلت مصر المرتبة الخامسة والثمانين عالمياً في عام 2017، ثم سجلت مصر لاحقا المرتبة المائة والثلاثون على العالم في عام 2022.

ويأتي تراجع ترتيب مصر عالمياً في اتاحة وتوفير المعلومات مخالفة لتوجه العديد من الدول والتي سلكت منحى يدعم من توفير مزيد من المعلومات والبيانات عن أسواقها. وقد كان من أبرز تلك التجارب الناجحة إقليمياً هي التجربة المغربية، والتي واكبت ذلك الاتجاه العالمي بقوة. فقد دفعت الحكومة المغربية بالعديد من المجهودات أبرزها تشريع قانون إتاحة المعلومات والبيانات رقم 31.13 لسنة 2019، والذي يعطي للمواطن الحق في الحصول على المعلومات العامة. كما شرعت الحكومة المغربية بإنشاء منصة رقمية مسؤولة عن تلقي طلبات الحصول على المعلومات والعمل على توفيرها. وقد انعكس ذلك بالإيجاب على تصنيف المغرب في مؤشر المعطيات المفتوحة (Open Data Inventory, ODIN)، حيث تطور تصنيف المغرب من المرتبة المائة وأربعة وثلاثون على العالم في عام 2017 إلى المرتبة الخامس والثلاثون على العالم في عام 2022. وبذلك

يُعتبر المغرب من أوائل الدول العربية التي اهتمت بأهمية إتاحة البيانات والمعلومات باعتباره محفز قوي للابتكار الريادي والرقمي.
ومن الأهمية بمكان قبل العروج إلى فهم أهم التحديات والفرص التي تواجه بيئة ريادة الأعمال فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات. من الضروري تقديم نظرة عامة عن الوضع الحالي لريادة الأعمال في مصر. تطورت البيئة الريادية في مصر بشكل سريع في السنوات الأخيرة، مع زيادة عدد الشركات الناشئة وانتشار ثقافة الابتكار والإبداع والاهتمام الكبير بدعم ريادة الأعمال من خلال إنشاء العديد حاضنات الأعمال، المسرعات والمؤسسات المختلفة المعنية بدعم نشاط ريادة الأعمال في مصر. فوفقاً لتقرير «ستارتب جينوم (2023) نجد أن القيمة السوقية للنظام البيئي في القاهرة قد تم تقديرها بحوالي 8.3 مليار دولار، محققاً معدل نمو قدره 102%، بما يعادل ضعف المتوسط العالمي . مما يدل على قابلية النظام البيئي لريادة الأعمال في مصر على التوسع وتوليد الفرص و استيعاب الاستثمارات.

2: المصدر: ODIN.Open Data Watch
3: المصدر: مؤشر المعطيات المفتوحة (Open Data Inventory) للمغرب في عام 2017.
4: المصدر: مؤشر المعطيات المفتوحة (Open Data Inventory) للمغرب في عام 2022.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، إلا أن غياب البيانات والمعلومات عن بيئة ريادة الأعمال وصعوبة الوصول لها، يمثل تحدي رئيسي يحول دون تقييم وتعزيز البيئة الريادية في مصر ويؤثر بشكل أساسي على توجهات الفاعلين المختلفين في بيئة ريادة الأعمال خاصة رواد الأعمال، صناع القرار والمستثمرين. وعلى هذا النحو نجد أن العديد من تقارير ومؤشرات ريادة الأعمال والابتكار العالمية تُشير إلى عدم توافر أو عدم حداثة الإحصائيات والبيانات المتوافرة عن مصر. وهناك أمثلة متعددة على ذلك منها مؤشر ريادة الأعمال العالمي الذي قد قام بتقدير إحصائيات لمصر في السنوات الأخيرة، لعدم توافر بيانات محدثة عن وضع مصر كما ورد في تقرير عام 2019 . وأيضاً مؤشر الابتكار العالمي الذي يستخدم العديد من الإحصائيات القديمة في تقرير عام 2023 لحساب مؤشر الابتكار في مصر ، وذلك بسبب عدم تحديث العديد من الإحصائيات المصرية عن بيئة ريادة الأعمال والابتكار. بالإضافة لذلك، فإن التقارير العالمية مثل "ستارتب جينوم" تعجز عن جمع البيانات الخاصة ببيئات ريادة الأعمال في أنحاء مصر المختلفة. ومن ثم تضطر لحصر تحليلها على الأنشطة المتواجدة في العاصمة (القاهرة). وهذا من شأنه أن يؤدي إلى استبعاد جميع الأنشطة الريادية التي يتم القيام بها في جميع المحافظات الأخرى والتي إذا ما تم حسابها وإضافتها لنقلت ترتيب مصر في العديد من التقارير والمؤشرات. وهذا من شأنه نهاية تحسين جاهزية مصر لاستقبال استثمارات دولية ومحلية.

وفي هذا الصدد، يعكس تحليل الوضع الحالي أهم الأبعاد الرئيسية لتحدي إنتاج وإتاحة المعلومات في بيئة ريادة الأعمال في مصر وهي كالتالي:

1.غياب البيانات والإحصائيات الدقيقة: عدم توافر بيانات دقيقة وموثوقة حول بيئة ريادة الأعمال في مصر يعوق عملية التقييم الفعّالة واتخاذ القرارات الاستراتيجية. كما أن غياب هذه البيانات يجعل من الصعب فهم الوضع الراهن وتحديد أهم القطاعات التي تحتاج إلى تحسين.

2.تشتت وتنوع البيانات: يوجد تشتت وتنوع في البيانات المتاحة، قد يكون هناك تنوع في مصادر البيانات، وتفاوت في درجة دقتها واستمراريتها مما يجعل من الصعب تحليلها واستخدامها بشكل فعال.

3.صعوبة الوصول للبيانات: بالإضافة إلى غياب البيانات، قد تكون البيانات غير متاحة بشكل سهل للمستفيدين أو للمهتمين في بيئة ريادة الأعمال. وقد يصعب الوصول إلى البيانات المطلوبة إما بسبب عقبات تقنية أو إجرائية.

4.نقص الشفافية: قد تكون البيانات متوافرة ولكنها غير متاحة للاستخدام العام. وهذا بسبب غياب إطار قانوني منظم يحدد المعلومات الممكن الإفصاح عنها، والمعلومات الأكثر سرية. وبالتالي فإن معظم المعلومات التي يتم إنتاجها تكون غير متاحة بشكل عام، طبقاً لما تم مناقشته في مؤتمر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي عُقد في مصر في السابع والثامن من فبراير 2024، عن دور إتاحة الوصول للمعلومات في دعم رؤية مصر 2030.

5.قلة البيانات المحدثة: قد تكون البيانات غير محدثة بشكل منتظم، مما يقلل من دقتها ويجعل من غير الموثوق استخدامها في صنع القرارات وتوجيه السياسات في ذات الشأن.

6.ضعف البنية التحتية لجمع البيانات: تفتقر مصر إلى البنية التحتية التقنية اللازمة لجمع وتخزين ومعالجة البيانات بشكل فعّال. قد تكون الأنظمة الحالية غير متكاملة، وتفتقر إلى التحديث والتطوير اللازمين لتلبية احتياجات جمع وتحليل البيانات مما يجعل عملية الإنتاج والإتاحة صعبة وغير فعالة.

5: المصدر: تقرير مؤشر بيئة الشركات الناشئة العالمية (2023)

6: المصدر:

Ács, Z., Szerb, L., Lafuente, E., & Márkus, G. (2019). Global Entrepreneurship Index. The Global Entrepreneurship and Development Institute (GEDI), Washington, D.C., USA.

7: المصدركما ورد في:

Dutta, S., Lanvin, B., Rivera, L., & Wunsch-Vincent, S. (2023). Global Innovation Index 2023: Innovation in the face of uncertainty. World Intellectual Property Organization (WIPO), Geneva: WIPO. DOI: 10.34667/tind.48220.

مـركز مصر لريادة الأعمال و الابتكار

EEIC
Egypt Entrepreneurship & Innovation Center.
مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار.

آثار ونتائج غياب ونقص البيانات

تختلف الآثار والنتائج المترتبة على غياب ونقص المعلومات باختلاف اللاعبين والفاعلين في بيئة ريادة الأعمال.

بالنسبة لرواد الأعمال

- الحد من قدرة الشركات الناشئة على التوسع والنمو: يتسبب نقص البيانات والمعلومات في عدم قدرة رواد الأعمال على توسيع أنشطتهم وتنميتها، بسبب الغموض الذي يتسم به السوق المحلي، إضافة إلى عدم قدرتهم على الكشف عن الإمكانات والقدرات غير المستغلة محليا. ويترتب على ذلك تنامي نزعة لدى رواد الأعمال نحو توجيه أنشطتهم إلى الأسواق الخارجية التي تتمتع بتغطية معلوماتية أفضل.

- قلة عمليات البحث والتطوير: يتسبب عدم وجود البيانات والمعلومات الكافية عن بيئة الأعمال في قلة عمليات البحث والتطوير والابتكار، مما ينتج عنه صعوبة تحليل السوق ومعرفة احتياجات العملاء المختلفة .

- غياب التشريعات والقوانين الخاصة بحماية البيانات: يؤدي عدم وجود هذه القوانين إلى زيادة القلق بين رواد وأصحاب الأعمال واحجامهم عن المشاركة بالمعلومات الخاصة بشركاتهم الناشئة.

- لبيروقراطية والتنظيمات: يتمثل هذا التحدى فى القيود والإجراءات البيروقراطية، والتى قد تكون متعلقة بتأسيس الشركات والحصول على التراخيص والتصاريح. مما يزيد من التكاليف والوقت اللازمين لبدء العمل. بالإضافة إلى القوانين واللوائح التي تنظم بيئة ريادة الأعمال، قد تكون القوانين واللوائح غير واضحة أو تتغير بشكل متكرر، مما يجعل من الصعب على رواد الأعمال فهم القواعد والتكيف معها. وبالتالي تعتبر هذه التحديات عائقاً كبيراً يعيق تطوير ونمو الشركات الناشئة

بالنسبة للمستثمرين

- قلة الاستثمارات وفقدان الفرص الواعدة: يمكن أن يؤدي نقص البيانات والمعلومات إلى عدم الكشف عن الفرص المتاحة للاستثمار في السوق، مما يؤدي إلى تردد المستثمرين في تقديم التمويل للشركات الناشئة في قطاعات معينة، مع توجيه الاستثمارات إلى القطاعات التي تتوافر فيها البيانات بشكل أوسع وقد لا تكون الأخيرة من القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد.

- مخاوف بشأن استدامة الأعمال: يزيد عدم توافر البيانات والمعلومات من مخاطر الاستثمار في بيئة ريادة الأعمال في مصر. بدون بيانات موثوقة ومؤشرات دقيقة، يصعب على المستثمرين تقييم جودة الاستثمار وتوقعات العائد المالي المرتبطة بالمشاريع التي قد يخططون للاستثمار فيها.

بالنسبة لصانعي القرار

- تقييم غير دقيق لأداء مصر: نلاحظ أن درجات وتصنيفات مصر في مؤشرات ريادة الأعمال العالمية المختلفة تتسم بالضعف وعدم الدقة، حيث نجد أن السبب وراء ذلك يتعلق ببيانات مصر والتي غالبًا ما تكون قديمة أو مقدرة استنادًا إلى سنوات سابقة. وبالتالي فإن أي تحسن في بيئة ريادة الأعمال المصرية لا ينعكس بشكل مباشر في تقييم أداء مصر في مؤشرات ريادة الأعمال والابتكار العالمية.

- اتخاذ قرارات غير مستنيرة وضعيفة: يتسبب غياب الجهات والهيئات المسئولة عن جمع البيانات الخاصة بريادة الأعمال إلى قيام بعض مؤسسات الفكر ،ومراكز الأبحاث المختلفة، وشركات استشارات المختلفة بهذا الدور. مما يؤدي إلى وجود إحصائيات متعددة للمتغير الواحد، مع عدم وضوح أيٍ من الأرقام هو الأقرب للصواب ويمكن الاعتماد عليه. وهذا يصعب الأمر على صناع القرار في اتخاذ قرارات مستنيرة استنادًا إلى البيانات المتاحة والتي تم انتاجها عبر الكيانات السابق الاشارة لها. كما يوجد تبعات أخرى لهذه المشكلة، تتمثل في صعوبة القيام بالعمليات التحليلية وفهم الاتجاهات والتحديات التي يواجهها النظام البيئي لريادة الأعمال.

- نقص التنسيق بين الكيانات المختلفة التي تقدم الخدمات المختلفة لرواد الأعمال: مما لاشك فيه أن هذا النقص يمكن أن يؤدي إلى تكرار الجهود، وزيادة التكاليف، وتبديد الموارد، كما يمكن أن يؤثر سلبًا على تجربة رواد الأعمال ويقلل من فعالية الخدمات المقدمة لهم. من جهة أخرى، يتسبب عدم التنسيق في احتمالية اتخاذ إجراءات وقرارات لا تتناسب مع الاحتياجات المطلوبة.

EEIC

Egypt Entrepreneurship & Innovation Center.

مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار.

البدائل المقترحة

- في ضوء التحديات والفرص المحددة، يمكن اقتراح عدة حلول سياسية تتضمن مجموعة من الإجراءات التي يمكن اتخاذها وتنفيذها لتحسين إنتاج وإتاحة المعلومات حول البيئة الريادية في مصر.

- حيث يمكن تلخيص هذه الحلول التي نوقشت في منتدى السياسات فيما يلى:

- أولا: وضع استراتيجية وطنية موحّدة تجمع جهود الحكومة والقطاع الخاص والمستثمرين والحاضنات ومسرعات الأعمال والشركات الناشئة، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى جمع المعلومات عن بيئة ريادة الأعمال عن طريق الإفصاح الذاتي للشركات الناشئة، بدلاً من الطرق المعتادة مثل الاستطلاعات والمسوح الإحصائية و بالتالي تُلبي احتياجات جميع الأطراف المعنية. ومن الممكن البدء في ذلك عن طريق القيام بدراسة مبدئية (Pilot study) لجمع البيانات عن بعضٍ من القطاعات في بيئة ريادة الأعمال.

المميزات:

- الفاعلية من حيث التكلفة عبر البدء بجمع البيانات من قطاعات محددة وتطوير نموذج بناءً على البيانات الأولية.

العيوب:

- تشتت البيانات التي سيتم جمعها في الدراسة المبدئية وعدم اكتمالها.

- كما قد يؤدي استخدام أسلوب الإفصاح الذاتي إلى انحياز البيانات لصالح الشركات المشاركة، مما يؤثر على موضوعيتها وقدرتها على تمثيل الواقع الفعلي للقطاع.

- ثانيا: تعزيز التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تهدف هذه الشراكة إلى تحقيق

التكامل والتنسيق الفعّال بين مختلف الجهات المعنية، بهدف توفير بيئة داعمة لريادة الأعمال والابتكار. تُعتبر الشراكة وسيلة فعّالة لجمع البيانات والمعلومات، وتحليلها بشكل شامل وتقوم بعرضها على منصة إلكترونية مركزية تشمل أطراف متعددة من الشركات والمؤسسات المختلفة. وفي ظل هذه الشراكة، يقوم كلٍ من القطاع العام والخاص بجمع البيانات بشكل مستقل، مع وجود تنسيق بينهما لتجنب تكرار الجهود في جمع البيانات وضمان منهجية موحدة أو متسقة لجمع المعلومات والبيانات مع الحرص على تبادل المعلومات التي تم جمعها بين القطاعين.

المميزات:

- جعل عملية جمع المعلومات غير ممركزة وفعالة مما يساعد على جمع قدر أكبر من المعلومات عن القطاعات ذات الأولوية التي تحددها خطة التنمية الاقتصادية للدولة.
- تلبية حاجات القطاع الخاص من البيانات الأكثر إلحاحاً له. وبالتالى يتم تيسير الأمور على أصحاب الشركات الناشئة في فهم واستيعاب بيئة ريادة الأعمال وتحدياتها وفرصها.

العيوب:

- تطوير منصة مركزية لتبادل البيانات قد يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية التقنية.
- التوافق بين القطاعين قد يكون معقدًا بسبب وجود اختلاف في أولويات كل قطاع على حدى و ايضاً الهياكل التنظيمية.
- ثالثا: تعزيز دور القطاع غير الرسمي وتشجيعه على التسجيل، فلا بد من تحفيز وتشجيع الأفراد العاملين

في القطاع غير الرسمي على التسجيل والاستفادة من الخدمات.

المميزات:

- تعزيز الشفافية وضمان وجود بيانات دقيقة وذلك من خلال تقديم حوافز مالية وتسهيلات إدارية لتشجيع هذا القطاع على التسجيل.

العيوب:

- عدم فاعلية هذه التوصية على المدى القصير لصعوبة استجابة الشركات للتسجيل بسبب التردد من زيادة الأعباء المالية والتكيف مع الإجراءات القانونية.
- رابعا: تعزيز الأمان والخصوصية، من خلال إصدار قانون لحماية خصوصية البيانات والمعلومات الخاصة بالشركات الناشئة، مع تحديد المسؤوليات والعقوبات في حالة الانتهاك. على الرغم من أهمية تشريع وإصدار هذا القانون، إلا أنه قد يحتاج إلى مدة زمنية طويلة حتى يدخل في حيز التنفيذ، وذلك بالإضافة إلى حتمية وجود خلافات حول طبيعة البيانات التي ينبغي أولا ينبغي إتاحتها بالإضافة إلى صعوبة تحمل التكاليف اللازمة لحماية البيانات، و كذلك التكاليف التي سوف تتحملها الشركات الناشئة في حال عدم امتثالها للقانون. أثناء تنفيذ هذا القانون، قد يواجه تحديات في قبوله وفهمه من قبل أصحاب الشركات الناشئة. لذا، ينبغي نشر التوعية بمضمون وبنود القانون، بالإضافة إلى تسليط الضوء على فوائده المحتملة، بهدف تحفيز قبوله وتطبيقه بشكل فعَّال.

المميزات:

- تطبيق قانون لحماية خصوصية البيانات يضمن للشركات الناشئة إطاراً قانونياً يحمي معلوماتها.

العيوب:

- استغراق هذا القانون مدة زمنية طويلة حتى يدخل في حيز التنفيذ.
- تصنيف نوع البيانات التي ينبغي حمايتها قد يكون معقداً.
- تحمل الشركات الناشئة عقوبات مالية في حال عدم امتثالها للقانون.

التوصيات المقترحة

- بناءً على المناقشات التي جرت في الجلسة الأولى لمنتدى سياسات مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار، ونظرًا لضرورة معالجة إنتاج وإتاحة البيانات عن بيئة ريادة الأعمال، يتضح أن الاعتماد على مقترح واحد فقط لحل هذه المشكلات وما يترتب عليها من نتائج سلبية ليس كافيًا. لذلك من الأفضل اتباع نهج شامل وتكاملي يمزج بين عدد من المقترحات والبدائل التي تم تقديمها أعلاه، بهدف تحقيق نتائج متميزة وتجاوز التحديات بكفاءة أكبر. بناءً على ذلك، يمكن المزج فيما بين كل من المقترح الأول والرابع، حيث يُوصى بالبدء بالمقترح الرابع وهو وضع إطاراً قانونياً شاملاً يضمن حماية المعلومات والبيانات، بالتوازي يجب الأخذ بالتوصية الأولى وذلك من خلال بدء بعض الدراسات الأولية لجمع المعلومات، والتي ستساعد على وضع نموذج متكامل لجمع المعلومات بشكل أسهل وأقل في التكلفة فيما بعد. تسهم كلتا التوصيتين في تقديم إطار شامل وقانونى يعمل على تعزيز إنتاجية وإتاحة البيانات والمعلومات وضمان توافرها بشكل دوري ومحدث، وهو أمر أساسي لدعم بيئة ريادة الأعمال وتحفيز نموها المستدام.

EEIC

Egypt Entrepreneurship & Innovation Center.

مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار.

EGYPT IN ENTREPRENEURSHIP AND INNOVATION INDICATORS